

Jacques E. Kabbanji (éd.).

Rechercher au Liban: Communauté scientifiques, chercheurs et innovation (Etat des lieux en sciences sociales)

(Beyrouth: Publication du centre de recherches, Institut des sciences sociales, Université Libanaise, 2010). 192 p.

البحث في لبنان: الجماعات العلمية والباحثون والإبداع (الوضع الراهن في العلوم الاجتماعية)

ساري حنفي

أستاذ مشارك في علم الاجتماع، الجامعة الأميركية في بيروت،
ورئيس تحرير مجلة «إضافات».

- ١ -

التعليم العالي اللبناني منذ تأسيسه، ثم يعرض حالة البحث في العلوم الاجتماعية في لبنان، مستنداً إلى المؤسسات، بل إلى تحليل سير الباحثين الذاتية أنفسهم، وخطاباتهم أيضاً، ليختم بالاهتمام بالإبداع في لبنان. وقد شمل التحقيق ٤٥ باحثاً ومدرساً في أربعة اختصاصات، هي: علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والقانون، والاقتصاد، وهو ما يمثل عينة جيدة، إلا أن القارئ كان يتمنى لو كان قبانجي قدّم حدوداً لهذه الدراسة عبر الإشارة إلى الذين رفضوا أن يكونوا في عداد المستجوبين، وهو ما كان سيسمح بتقييم أكثر دقة لدى تمثيلية هذا الاستفتاء.

يتكون نظام البحث في العلوم الاجتماعية من المجلس الوطني للبحث العلمي (CNRS)، ومؤسسات جامعية، ومراكز بحوث خاصة محلية وما فوق - قومية، وأخيراً مراكز البحوث الأجنبية، وخاصة منها المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO). على أن الإنتاج العلمي، وعلى

الكتاب ثمرة بحث ميداني أجراه فريق بحث تألف تحت إشراف كاتبه جاك إ. قبانجي. تكوّن الفريق من علي الموسوي، وجوزيف بشارة، وشبيب دياب. ويمكن رد قوة الكتاب إلى البحث الميداني الواسع الذي استند إليه، وهو أمر من الأهمية بمكان، إذ من النادر عربياً أن نعثر على عمل ميداني (لاحدسي) يصدر في كتاب يتناول هذا النوع من البحث، في ما عدا كتاب لمحمد صبور حول المثقفين العرب (صبور، ٢٠٠١). ويندرج التحقيق ضمن مشروع «إستيم» (ESTIME) الذي يستهدف وصف الطاقات العلمية والتكنولوجية في ثمانية بلدان متوسطة، هي: المغرب، وتونس، والجزائر، ومصر، ولبنان، وسورية، والأردن، والأراضي الفلسطينية، وهو يتم بالتنسيق مع ريفاس أرفانيتيس (Rigas Arvanitis).

يتولى الكتاب إجراء تقييم لنظام

يوسف، وذلك بحسب تقرير «إستيم» (ESTIME) الذي صدر بإمضاء جاك غايار وآخرين (Gaillard [et al.], 2007).

- ٢ -

يتناول الكتاب تدويل البحث في العلوم الاجتماعية أيضاً، ولكن تحقيق قابنجي يُسلط أضواء جديدة على ممارسة خاصة محلية للبحث، وتنتشر بين المشتغلين في الجامعة اللبنانية. فضلاً على ذلك، فإن هؤلاء الباحثين يشتغلون فرادى على الأغلب، وهو ما يطمس الحدود بين وضع الباحث ووضع المثقف (ص ٤٦). ويمكن التساؤل: لم لا؟، على الرغم من مثل ذلك المشكل الذي أشاره رشيد الضعيف في إشارته إلى أن كثرة اعتياد بعض الباحثين على الكتابة في الصحافة اليومية أدّى بهم إلى إنتاج خطاب مسطح وتبسيطي أحياناً في ما يهتم ظواهر اجتماعية مركبة.

يعرض الكتاب صوراً مختلفة للباحثين في ما يشبه حالات نموذجية: الباحث المثقف العمومي، والسوسيولوجي – الباحث، والأنثروبولوجي النسوي، والاقتصادي النافذ، وأخيراً السوسيولوجي المزعج. وعلى أثر ذلك، يتولّى تحليل خطاباتهم حول البحث. يشكو البعض منهم ما يسمّونه البحث «الزنس» الذي ينجز بموجبه الباحثون بحثاً بحسب الطلب. ومن أجل تفادي ذلك، يعمد آخرون إلى ممارسة البحث المنفرد، وهؤلاء الباحثون «الفرادى» هم على الأخص السوسيولوجيون والأنثروبولوجيون والقانونيون (وليس الاقتصاديين)، الذين «لا يقبلون أي تدخل خارجي في حيّزهم البحثي المحروس».

خلاف بلدان عربية أخرى من المشرق العربي (Hanafi, 2010)، ينجز خاصة من قبل الباحثين – المدرّسين في الجامعة. وعلى الرغم من الوجود الأكيد لمراكز البحث الخاصة، إلا أن إنتاجها ليس مهماً.

ومن المهم الإشارة إلى خصوصية لبنان المتمثلة في هامش الحرية المتوفرة فيه مقارنة ببلدان عربية أخرى، وهو ما مكّنه من استقطاب مراكز إقليمية، مثل مركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، وسابقاً معهد الإنماء العربي. ولكن وفرة هياكل البحث هذه، وغزارة الإنتاج العلمي هذا، لا تبلغان في نظر قابنجي المستوى الأعلى نوعية وعدداً. وتعتبر وظيفنة (Fonctionnarisation) أساتذة الجامعات، بالنسبة إليه، واحداً من الأسباب التي ساهمت في تهميشهم، وفي مهنة حرفة الباحث في العلوم الاجتماعية. وفي ذلك، أننا لا أوافقه الرأي بأن هذه الوظيفة، وهي السائدة في كل أرجاء العالم، وخاصة في فرنسا والبلدان الأنكلوساكسونية، مكّنت هؤلاء الباحثين من حرية التعبير، ومن الترسيم في وضعياتهم الإدارية. ويعود ضعف الإنتاجية إلى مشاكل تعتور بنية الجماعة العلمية، وإلى الطريقة البالغة الشللية والطائفية التي انتدبت عبرها السلطة السياسية مستخدمين الجامعة اللبنانية الأكاديميين. وعلى العكس من ذلك، أرى أن انعدام الشغل المستقر هو المتسبب في إيجاد جيش من المدرّسين الذي يتولّون التدريس من غير أن يقوموا بالبحث، وهي حالة ٦، ٦٩ بالمئة ممن ينتمون إلى الجامعة اللبنانية، و٢، ٧٧ بالمئة ممن ينتمون إلى جامعة القديس

- ٣ -

أما في ما يهم المواضيع التي يطرحها الباحثون، فقد أبرز الكتاب ميل أغلبهم إلى العمل الميداني، حيث يغلب الحسن الاستعجالي في عموم حالات المشاكل المتعلقة بعمل القضاء أو بما تتوخاه الحكومة من سياسات اجتماعية - اقتصادية، وإشكاليات طائفية... إلخ، وهو ما يكون مدفوعاً بتوفر التمويل الخارجي، وفيه يهتم الممولون بما يكون ذا صبغة آنية. والحال أن ضغط الاستعجال إذا ما وقع على ممارسة البحث، كما يشير الكاتب في خاتمة الكتاب، يهدد بإفقادها الحسن النقدي، بل أقول إن ذلك مما يكون من نتائج العمل على مشاريع (ذات ديمومة قصيرة في غالب الحالات) عوض الاشتغال على هدي برنامج بحثي.

يؤكد الكتاب أن شروط ممارسة البحث في لبنان أثرت في أجندات البحث وفي نوعية المنتج في آن معاً، ولكن قابنجي لم يسقط في تحليل ثقافوي، بحيث لم ير جوهرًا ثقافياً في ما يسمّى علوم اجتماعية لبنانية أو سورية أو فرنسية... إلخ، فهو يميّز بين «العلم المقتن والتقاليد العلمية الكونية من جهة، وإدماجها في سياق وطني مخصوص، من جهة أخرى، ضمن عالم يقال إنه معولم، وفي منتهى القرب من الآخر» (ص ٦).

بما أننا لا نعرف إلا القليل عن الممارسة البحثية في الوطن العربي، فإن كتاب قابنجي يكون قد تلا في هذا النقص في ما يخص لبنان على الأقل. والكتاب جدير بالقراءة بكل تأكيد من قبل كل أولئك المهتمين بعلم اجتماع العلوم

أما في ما يهم أنواع المنشورات، فقد أظهر البحث الميداني لقابنجي أن الكتاب (من المؤلف الواحد أو مؤلفين كثر) يمثل، مقارنة بالنشر في المجلات المتخصصة، الحامل الأكثر استخداماً لدى الباحثين، فيما ينشر الاقتصاديون أكثر من الآخرين على أعمدة الصحافة اليومية. ويبيّن قابنجي، على حق، أن هذه الطريقة لا تتناسب مع متطلبات نظام الترقيات، وهذا يتفق مع دراستي حول هذا النظام في الجامعة الأميركية في بيروت (Hanafi, 2011) الذي يطالب المدرّسين بأن تكون لهم منشورات في المجلات المتخصصة.

يُنْبئ تحقيق قابنجي عن وجود جماعة علمية منقسمة لغوياً، حيث ينشر الباحثون في الجامعة اللبنانية بالعربية، وبالفرنسية أحياناً، ومدرّسو جامعة القديس يوسف بالفرنسية، ومدرّسو الجامعة الأمريكية في بيروت بالإنكليزية، والجامعة اللبنانية الأمريكية بالإنكليزية. يمكن لهذا الواقع أن يدفع إلى وضع استخدام مفهوم الجماعة العلمية موضع سؤال، وهي بالنسبة إلى قابنجي ذات معنى من المنظور الكمّي، ولكن ليس من المنظور الكيفي، ذلك أن الوكالات الدولية تفرض المواضيع ونمط اشتغال الممارسة البحثية. وقد عبّرت كلمات أحد السوسيولوجيين عن تشرّذ البحث هذا بالقول: «أنا أشعر الآن أنني بحاجة إلى العمل ضمن فريق أتمكّن فيه من مناقشة نتائج أبحاثي. مشكلتي الشخصية هي أنني أكتب وأنشر، ولكنني لم أر مرة زملاء لي يأتونني للمقابلة» (أنا لا أوافقك تماماً على ما نشرته في المجلة الفلانية حول تلك المسألة)، أو «كيف أنجزت بحثك حول...؟» (ص ٧٢).

Hanafi, Sari (2010). «Donor Community and the Market of Research Production: Framing and De-Framing the Social Sciences.» Paper presented at: *Facing an Unequal World: Challenges from Sociology* (conference). Edited by Michael Burawoy [et al.] Taipei: Institute of Sociology, Academia Sinica: Council of National Associations of the International Sociological Association, Academia Sinica. 3 vols.

vol. 3: *Europe, and Continuing Reflections*, pp. 3-35.

Hanafi, Sari (2011). «University Systems in the Arab East: Publish Globally and Perish Locally Vs. Publish Locally and Perish Globally.» *Current Sociology*: vol. 59, no. 6.

والمعرفة، وإصلاح التربية، وتطوير البحث
□ في المنطقة العربية

المراجع

صبور، محمد (٢٠٠١). *المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب والسلطة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٨)

Gaillard, Jacques [et al.] (2007). *Evaluation of Scientific, Technology and Innovation Capabilities in Lebanon*, < http://www.estimate.ird.fr/IMG/pdf/JGLEbanon-Final28Sept_ar7.pdf > .